المبحث الثاني

العوامل في المجتمع الدولي

يعرف «أرنولد ولفرس» العامل Actor بأنه أي كيان قادر في مناسبة ما على التأثير في مجرى الاحداث الدولية[1]. ان الكيان Entity يأخذ أشكالا مختلفة، فقد يكون دولة قومية، منظمة دولية، أو شركة متعددة الجنسية. ان اهمية العوامل في المجتمع الدولي ترجع الى أنها صانعة الاحداث السياسية والمؤثرة في مجراها. لذا أصبح فهم طبيعة هذه العوامل وأنواعها وأدوارها من الاهمية بمكان لطالب علم السياسة.

يميز اساتذة العلاقات الدولية بين ستة أنواع من العوامل الدولية: الدول القومية، الافراد، التنظيمات الدولية، عوامل عبر قومية، فوق قومية، ودون قومية[2]. طبيعة كل عامل من هذه العوامل ودوره وأهميته في المجتمع الدولي المعاصر سوف تستعرض فيما يلي بشيء من التفصيل:

الدولة القومية: Nation-State

منذ معاهدة وستفاليا والتي وقعت عام ١٦٤٨م، وحتى بداية القرن التاسع عشر كانت الدولة القومية العامل الوحيد غير المنازع في عالم السياسة الدولة. فخلال هذه الفترة قامت الدولة القومية وحدها دون غيرها بالاعمال التي

1- Arnold Wolfers "The Actors in International Politics" in Arnold Wolfers ed. **Discord & Collaboration: Essays on International Politics.** (Baltimore: Johns Hopkins Press, 1962) p. 22.

2- John Spanier **Games Nationsplay: Analyzing International Politics.** (New York Praeger. 1975) p. 45-52.

أدت الى التغيير في توزيع القوة والتحالفات وايجاد المستعمرات والحرب والسلام. وحينما نعلم أن هذه الاعمال كانت هي الاحداث الرئيسية التي تنتج من تفاعل الدول الموجودة آنذاك، ندرك طبيعة الدور الهام الذي احتلته واحتكرته الدولة القومية لنفسها في عالم السياسة الدولية. الا ان هذا الاحتكار لم يستمر طويلا. فمع بداية القرن التاسع عشر ظهرت تطورات معينة في المسرح الدولي انهت العصر الذهبي للدولة القومية (الاقليمية) وعرضت وظيفتها الاساسية وهي الوظيفة الأمنية للخطر.

فوفقا لتحليل «جون هيرز» المنطقي الوحدة السياسية الاساسية هي الوحدة القادرة فعلا على توفير الامن لشعب الاقليم في الداخل والحماية من أي سيطرة أو تدخل خارجي. ان شعب الاقليم سوف يعترف بسلطة الكيان القادر على توفير هذه الوظائف الأمنية[3] لمدة قرنين ملكت الدولة الاقليمية **Territorial State** هذه المقدرة وأدت الوظائف الاساسية المطلوبة. لكن الدولة الاقليمية تواجه اليوم أزمة بقاء وهذه الأزمة ظهرت نتيجة للتحديات التي تواجهها والتي جعلتها تفقد قيمتها ككيان أمني.

أول هذه التحديات هو التحدي الاقتصادي. فالثورة الصناعية جسدت فكرة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول حيث جعلت كل دولة بحاجة ماسة للدول الأخرى لتوفير مستلزماتها الأولية وتسويق منتجاتها من سلع وخدمات. هذا الاعتماد الاقتصادي المتبادل جعل الأمن الاقتصادي لكل دولة تحت رحمة الدول الأخرى. فبسبب عدم الاكتفاء الذاتي في المواد الاولية والخدمات والاسواق أصبحت الذولة الاقليمية غير قادرة وحدها على توفير الأمن الاقتصادي لسكان اقليمها.

أما التحدي الثاني فهو التحدي النفسي والذي أوجدته الثورة التكنولوجية بتطويرها لوسائل الاتصالات العامة والتي شملت العالم كله في منتصف القرن

3- John H. Herz, **International Politics in the Atomic Age** (New York: Columbia University Press, 1963) p. 40-42.

العشرين. فهذه الثورة وما قدمته من مخترعات جعلت حماية اقليم الدولة من تسلل القيم والافكار الاجنبية مهمة صعبة ان لم تكن مستحيلة. على سبيل المثال اصبح الراديو - والذي يعتبر من أهم وسائل الاتصالات العامة - أداة مستخدمة بشكل واسع لدى غالبية الشعب وتأثيره على آراء وسلوك ومعتقدات الأمم أصبح حقيقة ملموسة. كما أن الحد من فعالية الراديو أصبح من الصعوبة بمكان خصوصا بعد تطوير الموجة القصيرة واستراتيجيات الدعاية ذات القدرة الفائقة على جذب اهتمام الجمهور والتأثير في قيمه ومعتقداته.

أخيرا يأتي التحدي الكبير ونعني به الثورة التكنولوجية في الأسلحة الحربية. فالتطور السريع في الاسلحة الحربية خصوصا التطور في السلاح الجوي انهى سيطرة الدولة على اقليمها، حيث أصبح بامكان السلاح الجوي لدولة ما ان يضرب مدن وقرى دولة أخرى مهما كانت الحماية الموجودة على الحدود الاقليمية منهيا بذلك وظيفة الحدود الأمنية. ولقد اكتملت عملية انهاء وظيفة الدولة الاقليمية الامنية باختراع الصواريخ وما تحمله من رؤوس نووية. فهذا الاختراع قضى الى الأبد على ما بقي للدولة الاقليمية من قدرة أمنية[4]. وبانتهاء مقدرة الدولة الاقليمية الأمنية، هيرز يستنتج، انتهى المبرر لوجود سيادتها وبقائها كعامل في السياسة الدولية.

رغم منطقية استنتاج هيرز فان التحليل التجريبي لا يتفق معه. فالدولة الاقليمية رغم التحديات التي واجهتها ورغم انها لم تعد العامل الوحيد في المجتمع الدولي، الا انها بقيت العامل المهم والرئيسي. فهي لا تزال في وضع يمكنها من الاستجابة للتحديات التي واجهتها بطريقة سوف تضمن لها ليس البقاء فحسب وانما التفوق كعامل في المجتمع الدولي[5]. ان هيرز نفسه أدرك هذه الحقيقة بعد ملاحظات لاحقة. فلقد توصل في بحث نشر مؤخرا الى أن التحديات التي واجهتها الدولة الاقليمية (القومية) سواء من الثورة التكنولوجية أو من المؤسسات الدولية وعبر الاقليمية لم تكن كافية لانهاء دورها كعامل في

4- Herz **Ibid,** p. 104-107.

5- Joseph Frankel, **International Relations.** (New York. Oxford University Press, 1969) p. 17

المجتمع الدولي، بل ان الدولة القومية «بقيت العامل الرئيسي في العلاقات الدولية»[٦].

الأفراد: Individuals

عندما يتحدث طالب العلاقات الدولية عن السياسة الخارجية الامريكية او السوفييتية فهو يدرك تماما ان هذه السياسات ليست من صنع الدول نفسها وانما هي من صنع افراد رسميين يمثلون هذه الدول و يعرفون بصناع القرارات. لذا أصبح الاهتمام بالافراد الذين لهم دور في صنع السياسة الخارجية من الأهمية بمكان لأنهم كأي عامل آخر في السياسة الدولية يساهمون في صنع الاحداث الدولية وتحديد مجراها.

من المفاهيم البارزة التي طرحت لشرح دور الافراد كعامل في المجتمع الدولي مفهوم صناعة القرار Decision Making والذي قدمه «ريتشارد سنيدر» وزملائه. فهذه المجموعة من أساتذة العلاقات الدولية يرون ان التركيز في السياسة الخارجية يجب أن ينصب على الذين يفترض ان تلعب اللعبة السياسية بواسطتهم، و يقصد بهم صناع القرارات في السياسة الخارجية. لذا عرفت هذه المجموعة من أساتذة العلاقات الدولية الدولة بصناع قراراتها. «عمل الدولة هو العمل الذي اتخذه الافراد الذين يعملون بأسم الدولة. لذلك الدولة هي صناع قراراتها»[٧].

ان مفهوم الافراد كعامل في المجتمع الدولي يركز على الاختلافات في السمات النفسية للافراد. فالدوافع، القيم، التفضيل، العقلانية حسب هذا المفهوم تعتبر متغيرات اساسية لفهم سلوك الافراد ومواقفهم. كذلك الاختلافات الناتجة من انتماء الافراد لاحزاب سياسية أو أقسام ادارية او جماعات ثقافية مختلفة

6- John H. Herz "The Territiorial State Revisited: Reflections on the Future of the Nation - State", in James N Rosenau ed., **International Politics & Foreign Policy: A reader in Research and Theory.** (New York: The Free press, 1969) p. 76.

7- Richard C. Cnyder, H.W.Bruck and Burton Sapin eds., **Foreign Policy Decision-Making: An Approach to the Study of International Politics** (New York: The Free Press of Glencoe, 1962) p. 65.

لها ايضا دور في تحديد الموقف السياسي للفرد أو صانع القرار.

رغم لاهمية التي يعطيها مفهوم صناعة القرار لدور الافراد كعامل في المجتمع الدولي، يجب ان لا يبالغ في هذا الدور. ان دور الافراد في صناعة القرار يتوقف على ما اذا كان هناك مجال للخيار أمام صناع القرار. وحينما ندرك ان هناك بعض الاحداث تفرض على صناع القرار ان يتخذوا موقفا معينا بغض النظر عن اختلافاتهم الشخصية وانتماءاتهم الحزبية، في مثل هذا الوضع يكون الخيار Choice محدودا ان لم يكن معدوما. وعندما ينعدم الخيار ينتهي دور مفهوم صناعة القرار على سبيل المثال موقف «أتشيسون» Acheson وزير الخارجية الامريكية خلال الحرب العالمية الثانية من انتاج القنبلة الذرية. فحينما دعاه بعض مستشاريه أن لا يؤيد انتاج القنبلة، أجاب «اتشيسون» بأن انتاج القنبلة أمرا ضروريا وليس خياريا[8]. لذا حينما يكون الحدث هاما ـ يمس أمن الدولة مثلا ـ يختفي مجال الخيار ويختفي معه دور صانع القرار و يتحول صانع القرار ـ بغض النظر عن موقفه السياسي او الاداري ـ الى منفذ تلقائي لما تمليه اعتبارات الامن القومي للدولة. من هذا نستنتج أن دور الأفراد أو صناع القرار كعامل في المجتمع الدولي يعتمد على طبيعة الحدث وليس دورا مطلقا.

التنظيمات الدولية: International Organizations

رغم أن التنظيمات الدولية تعتبر في مفهوم بعض أساتذة العلاقات الدولية امتدادا للدولة القومية واداة لسياستها الخارجية، الا أن هذه التنظيمات ككيانات دولية مستقلة لعبت دورا ملموسا كعوامل في المجتمع الدولي حيث اثرت في مجرى العديد من الاحداث أو ساهمت في صنعها[9]. يمكننا التمييز بين ثلاثة أنواع من التنظيمات الدولية:

١ـ التنظيمات العالمية Universal Organization وهي التي تكون العضوية فيها مفتوحة لأية دولة في العالم وفقا لشروط محددة مثل «الامم المتحدة».

8- Wolfers, **Op. Cit.**, p.14.

9- Frankel, **Op.Cit.**, p.21.

٢ـ التنظيمات الاقليمية Regional Organizations وفي هذا النوع من التنظيمات تكون العضوية محدودة بدول معينة تقع في اقليم جغرافي محدد مثل «الجامعة العربية» التي تضم في عضويتها الدول الواقعة في العالم العربي فقط.

٣ـ التنظيمات عبر الاقليمية Transregional Organizations وهذا النوع من التنظيمات تكون العضوية فيه ليست مبنية على اعتبارات جغرافية كما هو الحال بالنسبة للتنظيمات الاقليمية وانما على اعتبارات اخرى قد تكون اقتصادية أو سياسية ومثال لهذا النوع من التنظيمات منظمة الاقطار المصدرة للبترول (OPEC) والتي معيار العضوية فيها ليس الموقع الجغرافي وانما تصدير البترول بكميات كبيرة. وحيث ان الأمم المتحدة تعتبر من أهم وأبرز التنظيمات الدولية المعاصرة فسوف نتناولها بشيء من التفصيل.

ظهرت الامم المتحدة United Nations نتيجة للقاءات ومجهودات مكثفة ومتواصلة تمت خلال الحرب العالمية الثانية. ولقد توجت هذه اللقاءات والمجهودات في مؤتمر عقد في الفترة ما بين ٢٥ ابريل/ ١٩٤٥م، و ٢٦ يونيو/ ١٩٤٥م، في مدينة «سان فرانسيسكو» في الولايات المتحدة الامريكية وحضره ممثلون عن خمسين دولة. وتم في هذا المؤتمر مناقشة مسودة ميثاق الامم المتحدة ومن ثم اقراره والتوقيع عليه من قبل بعض الاعضاء. وفي ٢٤ اكتوبر ١٩٤٥ صدقت الدول العظمى وهي الاتحاد السوفييتي، والولايات المتحدة، والصين ، وفرنسا، والمملكة المتحدة، ومعظم الدول الأخرى على الميثاق. وبذا خرجت الأمم المتحدة الى حيز الوجود.

والأمم المتحدة كعامل دولي وجدت لتعمل من أجل تحقيق مقاصد سلمية وانسانية حددها ميثاقها بما يلي:

١ـ حفظ السلم والامن الدوليين.

٢ـ انماء العلاقات الودية بين الأمم.

٣ـ تحقيق التعاون الدولي لحل المشكلات الدولية الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية، وتشجيع احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية جميعا.

obeikandl.com

٤- ان تكون مركزا لتنسيق اعمال الامم من اجل ادراك هذه الغايات المشتركة.

وفي سعيها لتحقيق هذه المقاصد انطلقت الأمم المتحدة من مبادىء أساسية التزمت بها كل الدول الاعضاء فيها. وأهم هذه المبادىء أن كل الدول الاعضاء ذات سيادة ومتساوية من حيث الأهمية، وأن الدول الاعضاء ستفي بالتزاماتها التي ينص عليها الميثاق، وستسوى منازعاتها الدولية سلميا، وستمتنع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، وستقدم كل مساعدة للامم المتحدة، وأن الامم المتحدة من جانبها سوف لن تتدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة[١٠].

وفيما يتعلق بالعضوية في الامم المتحدة فهي نوعان: أعضاء أصليون وأعضاء منضمون. الاعضاء الاصليون هم الدول التي شاركت في مؤتمر «سان فرانسيسكو» ووقعت على الميثاق ثم صادقت عليه، أو الدول التي وقعت على تصريح الأمم المتحدة الصادر في يناير ١٩٤٣م، ثم وقعت على ميثاق «سان فرانسيسكو» وصادقت عليه. فاذا توفر اي من الشرطين في دولة ما فهي تعتبر من الاعضاء الاصليين. أما بالنسبة للاعضاء المنضمين فهم الدول التي التحقت بالامم المتحدة بعد تأسيسها، وهذه الدول تخضع لاجراءات وشروط القبول في الامم المتحدة. والعضوية الجديدة في الأمم المتحدة مفتوحة «لكل الدول المحبة للسلام» والتي تقبل الالتزامات الواردة في ميثاق الأمم المتحدة والسابق ذكرها. ولا يترتب على اختلاف نوع العضوية اي اختلاف في الحقوق والمزايا المتعلقة بعضوية الأمم المتحدة.

وتقوم الامم المتحدة بوظائفها وتمارس مسؤولياتها من خلال ستة أجهزة رئيسية تابعة لها. أهم هذه الاجهزة **الجمعية العامة** والتي تمثل فيها كل الدول الاعضاء. وتجتمع الجمعية العامة في دورات انعقاد منتظمة وفي دورات انعقاد خاصة اذا لزم الأمر. وللجمعية العامة حق مناقشة اي مسائل أو شؤون واردة في

---

١٠ - الأمم المتحدة: ما هي، ماذا تفعل، كيف تعمل، (القاهرة المكتب الاعلامي للامم المتحدة، ١٩٧٠م)، ص ٥٠.

الميثاق او تتعلق بسلطات ومهام الاجهزة التابعة لها. وتمثل الجمعية العامة موقعا مركزيا في الامم المتحدة وتقدم كل الاجهزة الاخرى تقاريرها الى الجمعية. وهي تقبل، بناء على توصية مجلس الأمن، اعضاء جددا، وتعين الامين العام للامم المتحدة. كما أنها تصدق على ميزانية المنظمة، وتحدد المبلغ الذي سيدفعه كل عضو.

ويلي الجمعية العامة في الاهمية **مجلس الأمن** وهو الجهاز الرئيسي الثاني في الامم المتحدة. ويتكون مجلس الامن من خمسة عشر عضو، خمسة منهم دائمون ويحق لهم استخدام حق الرفض Veto على قرارات المجلس وهم: الاتحاد السوفييتي، الولايات المتحدة، الصين الشعبية، فرنسا، والمملكة المتحدة. أما الاعضاء العشرة الباقون فهم غير دائمين تنتخبهم الجمعية العامة لمدة سنتين. ومجلس الأمن جهاز دائم وظيفته الاساسية حفظ السلام والأمن الدوليين. وحتى يقوم بهذه الوظيفة الأساسية أعطى حق النظر في أي نزاع أو خطر يهدد السلام واصدار التوصيات اللازمة من أجل تسوية المشكلات الأمنية الدولية. وبالاضافة الى قيامه بمهمة حفظ السلام والأمن الدوليين، مجلس الامن هو الجهاز الذي يوصي بقبول أعضاء جدد، وبوقف عضوية أو طرد اعضاء قدامى، وبتعيين الأمين العام.

والجهاز الرئيسي الثالث في الامم المتحدة هو **المجلس الاقتصادي والاجتماعي**. ويتكون هذا المجلس من سبعة وعشرين عضوا تنتخبهم الجمعية العامة على اساس دوري، اذ تنتخب تسعة أعضاء كل عام لمدة ثلاث سنوات. ويقوم المجلس بتنسيق النشاط الاقتصادي والاجتماعي للامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ويعمل بتفويض من الجمعية العامة. ويتفرع من المجلس عدد من اللجان الهامة والعاملة ذات الصفة التخصصية والتي تقوم باعداد الدراسات والتوصيات اللازمة، وهذه اللجان هي: لجنة الاحصاء، لجنة السكان، لجنة التطور الاجتماعي، لجنة حقوق الانسان، لجنة المرأة، ولجنة المخدرات.

أما **مجلس الوصاية** فهو الجهاز الرابع في الأمم المتحدة ووظيفته ادارة الاقاليم التي يشملها نظام الوصاية الذي نص عليه ميثاق الأمم المتحدة.،

والاقاليم التي تخضع لنظام الوصاية وفقا لميثاق الأمم المتحدة هي التي كانت خاضعة لنظام الانتداب طبقا لعهد عصبة الأمم، أو الاقاليم التي اقتطعت من دول الاعداء نتيجة للحرب العالمية الثانية[11]. ويتكون مجلس الوصاية من الدول الأعضاء التي تشرف على ادارة مناطق تحت الوصاية، والاعضاء الدائمون في مجلس الأمن الذين لا يديرون مناطق تحت الوصاية، وأي عدد من الأعضاء الآخرين يكون ضروريا لضمان المساواة العددية بين الأعضاء الذين يتولون الوصاية وأولئك الذين لا يمارسونها. ويتم انتخاب الأعضاء الآخرين من قبل الجمعية العامة لمدة ثلاث سنوات. وحيث أن معظم الدول الخاضعة لنظام الوصاية نالت استقلالها فلقد اصبحت اهمية مجلس الوصاية أهمية تاريخية حيث انه لا يمارس في الوقت الحاضر مسؤوليات ملموسة.

والجهاز الخامس في الامم المتحدة هو **محكمة العدل الدولية** وهي الجهاز القضائي الرئيسي للامم المتحدة. وتتكون محكمة العدل الدولية من خمسة عشر قاضيا ينتخبهم مجلس الأمن والجمعية العامة. ومقر محكمة العدل الدولية لاهاي في هولندا. وتقوم المحكمة باختصاصاتها وفقا لنظام اساسي هو جزء من ميثاق الأمم المتحدة. ويتعهد كل عضو من أعضاء الأمم المتحدة بأن يخضع لحكم المحكمة في أية قضية هو طرف فيها. وبالاضافة الى الفصل في المنازعات القضائية التي تعرض على المحكمة، تقوم المحكمة بتقديم الآراء الاستشارية في الشؤون القانونية التي تحيلها اليها الجمعية العامة أو مجلس الأمن أو الاجهزة الأخرى.

الجهاز الرئيسي السادس والأخير هو **الأمانة العامة**. وتقوم الامانة العامة بالمهام الادارية للامم المتحدة. وهي تخدم الأجهزة الاخرى وتنفذ البرامج والسياسات التي تقرها هذه الاجهزة. ويرأس جهاز الامانة العامة الأمين العام الذي، كما سبق أن ذكرنا، تعينه الجمعية العامة بناء على توصية من مجلس الأمن. وللامين العام أن يوجه نظر مجلس الامن الى أي موضوع هو في رأيه يهدد

---

١١ - عبد العزيز محمد سرحان، **التنظيم الدولي**، (القاهرة دار لنهضة العربية، ١٩٧٣م)، ص ٣٠٢ - ٣٠٣.

السلام والأمن الدوليين. كما يعد تقارير سنوية يرفعها الى الجمعية العامة حول نشاط الامم المتحدة.

ان تأثير الامم المتحدة كعامل في السياسة الدولية لم يكن على نمط واحد. فبسبب تمسك الدول بسيادتها القومية وعملها على تعزيز مصالحها الذاتية فشلت الأمم المتحدة في تحقيق مقصدها الأول وهو حفظ السلام والأمن الدوليين، حيث بقي السلم والأمن في المجتمع الدولي يعتمد وبدرجة كبيرة على رضاء الدول القوية عن الواقع الدولي. لكن الامم المتحدة نجحت الى حد ما، وبفضل وكالاتها المتخصصة واجهزتها المساعدة، في تحقيق مقاصدها الأخرى خصوصا تحقيق التعاون الدولي في المجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. لذا يمكن القول اذا كانت الامم المتحدة قد فشلت في تحقيق اهدافها السياسية، فلقد نجحت في تحقيق اهدافها الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية.

العوامل عبر القومية: Transnational Actors

بصفة عامة تتميز العوامل عبر القومية بكونها غير حكومية وبوجود مقرها الرئيسي في دولة واحدة لكن فروعها منتشرة في دول مختلفة[١٢]. مثال للعوامل عبر الاقليمية الكنائس، خصوصا كنيسة روما «الفاتيكان» الشركات متعددة الجنسية، التنظيمات الثورية الدولية، المؤسسات الوقفية عبر الاقليمية مثل مؤسسة فورد[١٣] The Ford Foundation.

ان أهم عامل من هذه العوامل عبر القومية هو الشركات متعدّدة الجنسية Multinational Corporations والتي عرفها «قلبن» بأنها «أي مؤسسة تجارية يمتد

12- Samuel P.Huntington "Transnational Organizations in World. Politics" **World Politics** Vol.XXV 3 (April, 1973) p. 333.

13- Peter D. Bell "The Ford Foundation as a Transnational Actor" in Robert O. Keohane & Joseph S. Nye. Jr. eds. **Transnational Relations & World Politics** (Cambridge, Mass., Harvard University Press, 1976) p. 153-169.

فيها الملكية، الادارة، الانتاج، والتسويق ليشمل أكثر من دولة»[14]. وبما أن هذه المؤسسات التجارية مثل شركات البترول العملاقة والبنوك العالمية الكبرى تعتبر من أهم العوامل عبر القومية وبرزت بشكل ملحوظ في عالم السياسة الدولية، فلقد ظهرت بعض المفاهيم في علم العلاقات الدولية التي تنادي بالتركيز على الشركات عبر القومية واعتبارها العامل الاساسي في السياسة الدولية. من هذه المفاهيم المفهوم Approach الذي قدمه استاذ هارفارد «ريموند فيرنن» في كتابه المعروف **السيادة في خطر** Sovereignty at Bay

وفقا لفيرنن زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول والتقدم التكنولوجي في الاتصالات والمواصلات يجعل فكرة تنظيم المجتمع الدولي في وحدات سياسية صغيرة ومحدودة القدرة (دول) غير ممكنة[15]. فالتطورات الاقتصادية والتكنولوجية، يعتقد فيرنن، انها قوضت الاساس الاقتصادي للدولة القومية. لذا من أجل منفعة المجتمع الدولي ككل والرفاهية الاقتصادية لسكان الدولة القومية، سيطرت الدولة القومية على الشؤون الاقتصادية يجب ان تنتهي تدريجيا ويحل محلها سيطرة الشركات العالمية والمؤسسات الدولية التي أصبحت اكثر ملائمة لاشباع الحاجات الانسانية.

لقد عزز مفهوم فيرنن بتحليل قدمه، أستاذ أمريكي آخر هو «هاري جونسون» الذي يرى ان عالم السياسية الدولية يشهد الآن صراعا بين القوى السياسية القومية والقوى الاقتصادي عبر القومية التي تشد المجتمع الدولي نحو تكامل اقتصادي عالمي. ويرى جونسون أن هذا الصراع الآن يعتبر صراعا بين الحكومات القومية والشركات عبر الدولية ونتيجة هذا الصراع في المدى القريب ستكون لصالح الحكومات القومية «لكن في المدى البعيد القوى الاقتصادية يحتمل أن تسيطر على القوى السياسية،.. وفي النهاية حكومة فدرالية عالمية ستظهر على

14- Robert Gilpin, **U.S. Power & the Multinational Corporation: The Political Economy of Foreign Direct Investment** (New York: Basic Books, Inc. 1975) p. 8.

15- Raymond Vernon, **Sovereianty at Bay: The Multinational Spread of U.S. Enterprise-** (New York: Basic Books, inc., 1971) p. 273

أنها الطريقة العقلانية لمواجهة مشاكل العالم الاقتصادية[16].

ان السبب الذي دفع كلا من فيرين وجونسون لاعطاء أهمية كبرى للعامل الاقتصادي والمؤسسات الاقتصادية عبر القومية والدولية هو قناعة هذين المفكرين بان الاهداف الاقتصادية القومية قد بلغت مكانة بارزة في التسلسل الهرمي للاهداف القومية. ان اهدافا اقتصادية مثل ازالة البطالة، التنمية الاقتصادية، والرفاهية الاجتماعية قد نالت اهتماما رئيسيا لدى الكثير من القيادات السياسية في دول العالم. وهذه الاهداف الاقتصادية لا يمكن ان تنجز الا من خلال المشاركة الفعالة في الاقتصاد العالمي. ان الحكومات بصفة عامة وفي الاقطار النامية بصفة خاصة أصبحت تتردد في انهاء خدمات أو استثمارات الشركات العالمية المملوكة لأقطار أخرى، لأن هذا العمل سيضيع على شعوب هذه الحكومات فرص التوظيف، التنمية، ومنافع اخرى توفرها الشركات عبر القومية للاقطار النامية[17]. لهذه الاسباب يرى كل من فيرنن وجونسون ان الدولة القومية تواجه مأزقا سوف لن تقدر على التخلص منه، الا وهو فقدانها للسيطرة على الشؤون الاقتصادية القومية لصالح عوامل اخرى مثل الشركات العالمية والمؤسسات الدولية. وبفقدان الدولة القومية لهذه السيطرة سيقل نفوذها كعامل رئيسي في المجتمع الدولي.

رغم ان مفهوم فيرنن وجونسون حقق نفوذا في أوائل السبعينات الا ان هذا النفوذ بدأ يتقلص و يفقد قوته المنطقية نتيجة للتطورات في عالم السياسة الدولية والتي تمثل ثورة الاوبك عام ١٩٧٣ واحدة منها. لقد أدركت حكومات الدول القومية التحدي الذي رفعته لدولهم الشركات العالمية واستجابت لتلك التحديات بخطوات ساهمت في صنع نظام سياسي دولي جديد يعمل لصالح الدول القومية وضد مستقبل الشركات العالمية.

16- Harry G. Johnson, **International Economic Ouestions Facing Britain, the United States and Canada in the 705** (London: British - North America Reseach Association, June 1970), p. 24.

17- Richard J. Barnet and Ronald E. Muller, **Global Reach The Power of the Multinational Corporation** (New York. Simon Schuster, 1974) Part II.

فعلى الصعيد الخارجي لجأت الدول القومية الى فكرة التكتلات الاقتصادية الاقليمية كملجأ من تهديد الشركات العالمية وكوسيلة لاشباع المتطلبات الاقتصادية الوطنية وطموحاتها الخارجية[18]. هذه التكتلات وما تقدمه من خدمات ومنافع اقتصادية ستحل محل الشركات العالمية. ومما سيزيد من وحدة هذه التكتلات الاقتصادية الاقليمية الدعم السياسي الذي تقدمه لها القومية، تلك الظاهرة التي بقيت وستبقى مؤثرة في المجتمعات الدولية[19].

أما على الصعيد الداخلي فلقد سخرت حكومات الدول القومية قوتها السياسية المدعومة بقوتها العسكرية لأخذ المبادرات التي تهدف لحد من نفوذ الشركات العالمية. ومن أمثلة تلك المبادرات:

١- كما لوحظ مؤخرا في الدول المصدرة للبترول دور الشركات البترولية العالمية تقلص لتصبح مجرد شركات متعاقدة تستلم رسما محددا لخدماتها، فدورها في صنع القرارات سواء المتعلقة في الانتاج، الاسعار، أو التسويق قد انتهى أو يوشك على الانتهاء.

٢- لقد أخذت الكثير من الحكومات بفكرة الشريك في فروع الشركات العالمية الموجودة في اقليمها، وذلك للحد من السيطرة المطلقة للشركات العالمية. بالاضافة الى ذلك تقوم الحكومات الوطنية بفرض ضرائب مختلفة على الشركات ومستوى هذه الضرائب يؤثر على بقاء الشركة ونشاطها.

٣- وفي القطاعات الاقتصادية الهامة (مثل البترول) قامت الحكومات القومية بايجاد مؤسسات خاصة بها (مثل بترومين) كخطوة للاستغناء عن الشركات العالمية ونزع سيطرتها في تلك القطاعات. هذه الخطوات وغيرها قللت من نفوذ الشركات العالمية كعوامل في المجتمع الدولي وعززت نفوذ الدولة القومية.

18- Ernest H. Preeg, **Economic Blocs & U.S. Foreign Policy** (Washington, D.C. National Planning Association. 1974) p. 74-134.

19- David Calleo and Benjamin rowland, **America and the World Political Economy** (Bloomingtom. Indiana University Press, 1974), p.5.

العوامل فوق القومية: Supernational Actors

يوجد العامل فوق القومي عندما تنقل مجموعة من الدول القومية سلطاتها في قطاع معين، كقطاع الاقتصاد مثلا، الى كيان فدرالي (اتحادي) جديد يكون له السلطة العليا في كافة ما يمس هذا القطاع من سياسات. فأي قرار يصدره هذا الكيان فوق القومي يكون ملزما لأعضائه دون الحاجة لموافقتهم، لأن القرارات تصنع بواسطة جهاز خاص بالكيان وليس عن طريق التفاوض أو المساومة بين الأعضاء.

تلجأ الدول لايجاد العوامل فوق القومية حينما يكون لها رغبة في ايجاد وحدة اندماجية في قطاع معين، وعادة ما ينظر الى وحدة القطاع على أنها مجرد مرحلة اولى لوحدة سياسية شاملة. وتعتبر السوق الاوروبية المشتركة والتي اسستها عام ١٩٥٨م، مجموعة من دول اوروبا الغربية هي المانيا الغربية، فرنسا، ايطاليا، بلجيكا، هولندا، ولكسمبرغ وتوسعت عام ١٩٧٣م، لتشمل بريطانيا، الدانمارك وايرلندا مثال للعامل فوق القومي. لقد كان الهدف من ايجاد هذه السوق هو تحقيق الوحدة في القطاع الاقتصادي كخطوة نحو تحقيق وحدة أوروبية سياسية[٢٠]. الا أن الانتقال من الوحدة الاقتصادية الى الوحدة السياسية «Spill over» لم يحدث بسبب عوامل عديدة[٢١] أهمها سيطرة مبدأ السيادة القومية في صنع السياسة الخارجية في دول السوق. وكل ما يمكن قوله في هذا المبحث هو أن دول السوق قطعت شوطا لا بأس به في الوحدة الاقتصادية لكن هذه الوحدة الاقتصادية لم تساهم حتى الوقت الحاضر في ايجاد وحدة سياسية. فكل

20- Ernest B, Haas, **The Uniting of Europe: Political, Social, & economic Forces 1950-1957** (California: Stanford University Press, 1968) Part Three. Ernest B.Haas and Philippe C. Schmitter, "Economics & Differential Patterns of Political Integration: Projections about Unity in Latin America". **International Organization.** Vol. 18, 4, p.705-737.

21- Stanley Hoffman, "Obstinate or Obsolete" The Fate of the Nation - State and the Case of Western Europe" **Daedalus,** Summer 1966, p. 863-864, **e Also** Roger D. Hansen, "Regional Integration, Reflections on a Decade of Theoritical Efforts" **World Politics** Vol. 21, 2, January 1969, p. 245-246.

دولة من دول السوق لا تزال متمسكة بسلطاتها السياسية القومية وتعمل وفقا لما تلميه عليها مصالحها الوطنية.

العوامل دون القومية: Sub-National Actors

تعتبر حركات التحرير الوطنية مثل «الفيتوكونج» ومنظمة التحرير الفلسطينية مثالا للعوامل دون القومية. فهذه الحركات لا تتوفر لها عناصر الدولة القومية، الا انها تؤثر في توجيه السياسة الدولية. فلقد لعبت حركة الفيتكونج دورا بارزا في تقرير مصير الحرب الفيتنامية وفي توجيه السياسة الدولة في الجنوب الشرقي للقارة الآسيوية. وفي الوقت الحاضر تلعب «منظمة التحرير الفلسطينية» دورا كبيرا في السياسة الدولية في الشرق الاوسط بصفة عامة وفيما يتعلق منها بالنزاع العربي ـ الاسرائيلي بصفة خاصة. فغارة من الفدائيين على هدف اسرائيلي قد يؤدي لرد فعل اسرائيلي يتمثل بتوجيه ضربة عسكرية للدولة التي تعتقد انها معقل للفدائيين. ومثل هذه الضربة العسكرية قد تؤدي الى اندلاع النزاع المسلح على المستوى الاقليمي والذي بدوره قد يتطور ليشمل المستوى الدولي. هذا على الصعيد العسكري، أما على الصعيد السياسي فان اكتساب منظمة التحرير الفلسطينية شرعية تمثيل الشعب الفلسطيني في المجتمع الدولي جعلها طرف أساسي في أي معادلة لايجاد حل سياسي لأزمة الشرق الأوسط بصفة عامة وللقضية الفلسطينية بصفة خاصة.